Distr.: General
28 May 2024
Arabic
Original: English

مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية

مجلس التجارة والتنمية

لجنة الاستثمار والمشاريع والتنمية

الدورة الرابعة عشرة

جنيف، 29 نيسان/أبريل – 3 أيار/مايو 2024

تقرير لجنة الاستثمار والمشاريع والتنمية عن دورتها الرابعة عشرة

المعقودة في قصر الأمم، جنيف، في الفترة من 29 نيسان/أبريل إلى 3 أيار/مايو 2024

الرجاء إعادة الاستعمال

المحتويات

الصفحة

مقدمة 3

أولاً – الإجراءات التي اتخذتها لجنة الاستثمار والمشاريع والتنمية 3

ألف – تيسير الاستثمار من أجل التنمية المستدامة؛ تسخير تقنيات الكتل المتسلسلة من أجل التنمية المستدامة 3

باء – الإجراءات الأخرى التي اتخذتها اللجنة 4

ثانياً – موجز الرئاسة 5

ألف – الجلسة العامة الافتتاحية 5

باء – تيسير الاستثمار من أجل التنمية المستدامة 9

جيم – تسخير تقنيات الكتل المتسلسلة من أجل التنمية المستدامة 15

دال – التقرير المرحلي عن تشجيع وتعزيز أوجه التآزر بين أركان العمل الثلاثة 17

ثالثاً – المسائل التنظيمية 18

ألف – افتتاح الدورة 18

باء – انتخاب أعضاء المكتب 18

جيم – إقرار جدول الأعمال وتنظيم العمل 19

دال – مسائل أخرى 19

هاء – اعتماد تقرير اللجنة المقدَّم إلى مجلس التجارة والتنمية 19

المرفق – الحضور 20

مقدمة

عُقدت الدورة الرابعة عشرة للجنة الاستثمار والمشاريع والتنمية في قصر الأمم بجنيف في الفترة من 29 نيسان/أبريل إلى 3 أيار/مايو 2024.

أولاً- الإجراءات التي اتخذتها لجنة الاستثمار والمشاريع والتنمية

ألف- تيسير الاستثمار من أجل التنمية المستدامة؛ تسخير تقنيات الكتل المتسلسلة من أجل التنمية المستدامة

الاستنتاجات المتفق عليها

إن لجنة الاستثمار والمشاريع والتنمية

1- *تعرب عن ارتياحها* لعرض أمانة الأونكتاد لأحدث الاتجاهات والسياسات في مجال الاستثمار الدولي؛ وتقر بمساهمة مراصد الاستثمار العالمية وتقرير الاستثمار العالمي في صياغة السياسات وبناء القدرات في مجال الاستثمار من أجل التنمية المستدامة؛ وتدعو أمانة الأونكتاد إلى مواصلة نشر النتائج التحليلية في المحافل الدولية الرئيسية مثل منتدى الاستثمار العالمي، فضلاً عن مواصلة تحديث مراصد اتجاهات الاستثمار في إطار مسؤولية شعبة الاستثمار والمشاريع؛

2- *تلاحظ بقلق* ضعف نمو تدفقات الاستثمار الدولي واتساع فجوة الاستثمار في القطاعات التي تُعتبر أساسية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، ولا سيما فيما يتعلق بانخفاض تدفقات الاستثمار الدولي إلى العديد من البلدان النامية؛

3- *تحث* على زيادة الاستثمارات العامة والخاصة لتلبية احتياجات البلدان النامية من حيث سد فجوة الاستثمار الآخذة في الاتساع في جميع قطاعات أهداف التنمية المستدامة، في ضوء فجوة الاستثمارات المتعلقة بأهداف التنمية المستدامة المقدرة بمبلغ يتراوح بين 2,5 تريليون دولار و4,0 تريليونات من الدولارات سنوياً بالنسبة إلى البلدان النامية؛

4- *تقر* بالاعتبارات البناءة الواردة في وثيقة المعلومات الأساسية التي أعدتها أمانة الأونكتاد بشأن الكيفية التي يمكن بها للشركات الرقمية وتيسير الاستثمار وتنفيذ آلية الحكومة الرقمية على نطاق أوسع أن تساعد في التغلب على بعض العقبات التي تحول دون اجتذاب الاستثمار المستدام في البلدان النامية؛

5- *تطلب* إلى الأونكتاد أن يواصل أنشطته البحثية ويضع توصيات في مجال السياسة العامة دعماً لتيسير الأعمال التجارية، وأن يواصل دعم تبادل الخبرات الوطنية ونشر أفضل الممارسات والجهود في مجال تعزيز وتيسير تمويل الاستثمار المستدام وتحسين بيئة الاستثمار المواتية، بما في ذلك من خلال التعاون التقني لصالح البلدان النامية؛

6- *تدعو* أمانة الأونكتاد إلى استكشاف سبل تعبئة موارد إضافية من خارج الميزانية لمواصلة عمله في مجال إنشاء شبابيك رقمية موحدة للدول الأعضاء التي تطلب ذلك؛

7- *تقر* بأهمية المعلومات والإحصاءات الشفافة والموثوقة التي يوفرها جميع أصحاب المصلحة، لتوجيه قرارات المستثمرين؛

8- *تثني* على فريق الخبراء العامل الحكومي الدولي المعني بالمعايير الدولية للمحاسبة والإبلاغ عن دورته الأربعين؛ وتؤكد على الدور الهام الذي تؤديه تقارير الاستدامة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة؛ وتقر بالعمل الذي يضطلع به الأونكتاد لدعم أعضائه في تعزيز عمليات الكشف الموثوقة والقابلة للمقارنة بشأن الأداء المالي والأداء في مجال الاستدامة، بما في ذلك من خلال إقامة شراكات إقليمية؛

9- *تؤكد مجدداً* الدور الرئيسي للبحث والتطوير والتكنولوجيا والابتكار وتنمية المهارات والتعاون الدولي ذي الصلة، باعتبارها محركات رئيسية للتحول الهيكلي تسهم في إيجاد اقتصاد تنافسي ومستدام وشامل وقادر على الصمود ولبلوغ أهداف التنمية المستدامة وسد الفجوات التكنولوجية القائمة؛

10- *تعرب عن ارتياحها* للعروض التي قدمتها أمانة الأونكتاد عن أحدث الاتجاهات والسياسات العالمية في مجال تسخير التكنولوجيا لأغراض التنمية وفقاً لأركان العمل الثلاثة المتمثلة في البحث والتحليل، والتعاون التقني، وبناء توافق الآراء؛ وتدعو أمانة الأونكتاد إلى مواصلة تقديم تقارير عن العمل الذي تضطلع به في هذه المجالات؛

11- *تطلب* إلى الأونكتاد أن يواصل بجدية رصد وتحليل أحدث التطورات في اتجاهات الاستثمار العالمية وأن يقدم تقارير شاملة إلى الدول الأعضاء؛

12- *تدعو* الأونكتاد إلى أن يواصل، بالتعاون مع المنظمات الأخرى المعنية، عمله بشأن التكنولوجيات الناشئة والرائدة، بما في ذلك تنظيم دورات لتقاسم المعلومات والخبرات؛

13- *تقر* بالاعتبارات البناءة الواردة في وثيقة المعلومات الأساسية التي أعدتها أمانة الأونكتاد بشأن الكيفية التي يمكن بها للبلدان التي تختلف مستويات تنميتها أن تسخر تقنيات الكتل المتسلسلة من أجل التنمية المستدامة، فضلاً عن دور التعاون الدولي في دعم الجهود الوطنية الرامية إلى الاستفادة من فوائد تقنيات الكتل المتسلسلة؛

14- *تدعو* الأونكتاد إلى مواصلة الاضطلاع بدوره الهام في دعم البلدان النامية للاستفادة من العلم والتكنولوجيا والابتكار من أجل التنمية المستدامة.

الجلسة العامة الختامية
3 أيار/مايو 2024

باء- الإجراءات الأخرى التي اتخذتها اللجنة

1- تقرير اجتماع الخبراء المتعدِّد السنوات بشأن الاستثمار والابتكار وتنظيم المشاريع من أجل بناء القدرات الإنتاجية والتنمية المستدامة

(البند 3 من جدول الأعمال)

1- نظرت لجنة الاستثمار والمشاريع والتنمية، في جلسة عامة عُقدت في 1 أيار/مايو 2024، في تقرير في إطار هذا البند من جدول الأعمال.

2- وعرض التقريرَ رئيس الدورة العاشرة لاجتماع الخبراء المتعدِّد السنوات بشأن الاستثمار والابتكار وتنظيم المشاريع من أجل بناء القدرات الإنتاجية والتنمية المستدامة.

3- وأحاطت اللجنة علماً بالتقرير، بصيغته الواردة في الوثيقة TD/B/C.II/MEM.4/29.

2- تقرير فريق الخبراء العامل الحكومي الدولي المعني بالمعايير الدولية للمحاسبة والإبلاغ
(البند 4 من جدول الأعمال)

4- نظرت لجنة الاستثمار والمشاريع والتنمية، في جلسة عامة عُقدت في 1 أيار/مايو 2024، في تقرير في إطار هذا البند من جدول الأعمال.

5- وعرض الموظف المسؤول عن شعبة الاستثمار والمشاريع التابعة للأونكتاد تقرير الدورة الأربعين لفريق الخبراء العامل الحكومي الدولي المعني بالمعايير الدولية للمحاسبة والإبلاغ.

6- وأثنى ممثل إحدى المجموعات الإقليمية على التقدم المحرز في توفير المواد التوجيهية والأثر الإيجابي للتوجيهات على بناء القدرات وعلى تعزيز المؤسسات في البلدان النامية.

7- وأحاطت اللجنة علماً بالتقرير بصيغته الواردة في الوثيقة TD/B/C.II/ISAR/107، وأقرت الاستنتاجات المتفق عليها ووافقت على جدول الأعمال المؤقت للدورة الحادية والأربعين الحادية والأربعين لفريق الخبراء العامل الحكومي الدولي بصيغته الواردة في الوثيقة المذكورة.

ثانياً- موجز الرئاسة

ألف- الجلسة العامة الافتتاحية

1- البيانات الاستهلالية

8- افتتح الدورةَ نائبُ الأمينة العامة للأونكتاد. وأدلى ببيانات استهلالية المتحدثون الآتي ذكرهم: ممثل كمبوديا، متحدثاً باسم مجموعة الـ 77 والصين؛ وممثل النيجر، باسم مجموعة الدول الأفريقية؛ وممثل جامايكا، باسم مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي؛ وممثل بنغلاديش، باسم مجموعة دول آسيا والمحيط الهادئ؛ وممثل الاتحاد الأوروبي، باسم الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه؛ وممثل نيبال، باسم أقل البلدان نمواً؛ وممثل الجمهورية الدومينيكية، باسم الدول الجزرية الصغيرة النامية؛ وممثل كينيا؛ وممثل ترينيداد وتوباغو؛ وممثل الصين؛ وممثل الاتحاد الروسي؛ وممثل زمبابوي؛ وممثل بيرو.

9- وأشار نائب الأمينة العامة للأونكتاد، في بيانه الاستهلالي، إلى أن الاستثمار والتكنولوجيا عاملان أساسيان لدفع عجلة التقدم وتحسين مستويات المعيشة والتصدي لتحديات العالم الحديث. غير أن المشهد الاستثماري العالمي الحالي ينطوي على تحديات، بما في ذلك ما يتعلق ببطء النمو والتوترات الجغرافية السياسية وزيادة التشرذم الاقتصادي. وقد أظهرت البحوث التي أنجزها الأونكتاد انخفاضاً في الاستثمار الأجنبي المباشر، وكشفت عن تراجع أو ركود تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الإقليمية بسبب التحديات الهيكلية والتصدع، حيث تحول الاستثمار إلى قطاعات ذات قيمة أعلى وأكثر تعقيداً من الناحية التكنولوجية؛ وهذا يعني أنه أصبح من الصعب الحصول على أنواع الاستثمار التي تعتمد عليها البلدان النامية عادةً للتحول الصناعي والاندماج في سلاسل القيمة العالمية. وبالإضافة إلى ذلك، فإن مستويات الاستثمار اللازمة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة تتجاوز بكثير التمويل المتاح. وأفاد نائب الأمينة العامة بأن الأونكتاد ما فتئ يتعاون مع أصحاب المصلحة في الطائفة الواسعة لمجالات الاستثمار من أجل تعزيز بيئة تدعم نمو الاستثمار والتمويل المستدامين. وقد أفرزت المناقشات ذات الصلة في منتدى الاستثمار العالمي أدوات جديدة للسياسة العامة وشراكات ومبادرات لبناء القدرات، بما في ذلك ما يتعلق بتيسير الاستثمار. ومن خلال إرساء الأسس لمبادرات الحكومة الرقمية الأوسع نطاقاً، يمكن أن

يعزز تيسير الاستثمار المدعوم بأدوات الحكومة الرقمية المؤسسات ويخفف من نقاط الضعف في الحوكمة التي تعوق الاستثمار.

10- وفيما يتعلق بالتكنولوجيا، شـــدد نائب الأمينة العامة على أن التكنولوجيات الرائدة تنطوي على إمكانات كبيرة للتعجيل بالتنمية من خلال المســـاعدة على تعزيز الإنتاجية، وخلق فرص العمل، وتيســـير تبادل المعارف، والنهوض بالصـحة، وتعزيز الاسـتدامة. وأكد أن البيانات هي حجر الزاوية في العديد من التكنولوجيات الرائدة. غير أن التركيز العالي للبيانات وللقدرة على توليدها بين عدد قليل من المشـــغلين يمكن أن يؤدي إلى تفاقم الفجوة الرقمية وتوسـيع الفوارق بين البلدان وداخلها. وحتى الآن، لم يتمكن سـوى عدد قليل من البلدان النامية من المنافســة في ســوق التكنولوجيات الرائدة. لذلك، يلزم النهوض بالمهارات والسـياسـات الاسـتراتيجية والاسـتثمارات وتعزيز جهود بناء القدرات المناسـبة لضـمان توزيع الفوائد توزيعاً منصفاً وإدارة المخاطر المحتملة بفعالية. وتنطوي تقنيات الكتل المتسلسلة على إمكانية تعميم الوصـول إلى البيانات وتسـريع التقدم نحو تحقيق أهداف التنمية المسـتدامة. بيد أن البلدان النامية تواجه تحديات مختلفة في اعتماد هذه التكنولوجيات. وشـدد نائب الأمينة العامة على ضـرورة تعزيز الهياكل الأسـاسـية الرقمية وتنمية المهارات. وللمنظمات الدولية دور تؤديه في دعم البلدان النامية في بناء القدرات الوطنية في هذا الصـــدد. وفي حين أن الاســتثمار والتكنولوجيا يشـكلان عنصــرَيْن حاســمَيْن من أجل التقدم، يجب على المجتمع الدولي أن يجعل منهما أيضاً قوة محركة للتنمية.

11- وأعرب ممثلو عدة مجموعات إقليمية وعدة مندوبين عن تقديرهم للعمل التحليلي الذي يضطلع به الأونكتاد بشأن الاستثمار والمشاريع؛ وأقروا بأهمية *تقرير الاستثمار العالمي لعام 2023* ومرصد اتجاهات الاســتثمار العالمية، ومرصــد اتجاهات الاســتثمار في أهداف التنمية المســتدامة، ومرصــد الســياســات الاستثمارية؛ وأعربوا عن القلق إزاء انخفاض مستويات الاستثمار الأجنبي المباشر واتساع فجوة الاستثمار فيما يتعلق بتحقيق أهداف التنمية المســتدامة. وفي هذا الصـــدد، شـــدد ممثلو عدد قليل من المجموعات الإقليمية على الحاجة الملحة إلى زيادة الاستثمار لسد النقص في تمويل التنمية المستدامة. وبالإضافة إلى ذلك، أشـــار ممثلو بعض المجموعات الإقليمية إلى أهمية الأدوات التكنولوجية الجديدة والتجارة الرقمية في التغلب على الحواجز التي تحول دون تحقيق أهداف التنمية المســـتدامة. ودعا ممثل إحدى المجموعات الإقليمية إلى تعزيز الشـــراكات بين القطاعين العام والخاص، ولا ســـيما في القطاعات المتصـــلة بأهداف التنمية المستدامة، من خلال سياسات استثمارية موجهة. وشدد ممثل مجموعة إقليمية أخرى على الحاجة الاســتراتيجية إلى الاســتثمار المســتدام في أفريقيا، للتصــدي للتقلبات في الاســتثمار الأجنبي المباشــر، ومعالجة الثغرة في الهياكل الأساسية وسد الفجوة الإنمائية.

12- وأثنى ممثلو عـدد قليـل من المجموعـات الإقليميـة وعـدد قليـل من المنـدوبين على التركيز المواضـــيعي *لتقرير الاســـتثمار العالمي لعام 2023*، وتحليل التحديات المتعلقة بالانتقال الطاقي والتأكيد على الحاجة إلى إقامة شــراكات لزيادة الدعم المالي والتكنولوجي والدعم على مســتوى الخبراء لمشــاريع الطاقة المتجددة؛ وحثوا الأونكتاد على مواصـــلة تقديم الدعم للبلدان، ولا ســـيما في انتقالها إلى الطاقة النظيفة، وتحسين النظم الزراعية والغذائية، وتطوير الهياكل الأساسية المستدامة للمضـي قدماً في تحقيق أهداف التنمية المســتدامة. وأعرب عدد قليل من المندوبين عن قلقهم إزاء الانكماش الكبير في الاســتثمار الأجنبي المباشـر في الصـناعة التحويلية على النحو الذي تبينه بحوث الأونكتاد، حيث سـجل معدل النمو السنوي المركب في فترة ما بعد الجائحة رقماً سلبياً بـ 12 في المائة (12 في المائة)؛ وشكل هذا الانخفاض تحدياً بالنســـبة إلى قدرة البلدان النامية على المشـــاركة في ســـلاســـل القيمة العالمية من أجل التنمية الاقتصادية والصناعية، ودعا المندوبون إلى مواصلة التركيز على التحول الاقتصادي في البلدان النامية. وأشـــار ممثلو بعض المجموعات الإقليمية وأحد المندوبين إلى النتائج العملية التي تمخض عنها منتدى

الاستثمار العالمي. وسلط ممثل إحدى المجموعات الإقليمية الضوء على أهمية قرية الاستثمار من حيث إيجاد فرص للربط الشبكي والاتصال فيما يتعلق بتمويل المشاريع الاستثمارية المحتملة. وأثنى ممثل مجموعة إقليمية أخرى على اجتماع المائدة المستديرة الرفيع المستوى المعني بضمانات الاستثمار في الدول الجزرية الصغيرة النامية، فضلاً عن المسار الأكاديمي لإقامة روابط بين الأوساط الأكاديمية ودوائر صنع السياسات. وأعرب ممثلو بعض المجموعات الإقليمية عن تقديرهم لعمل الأونكتاد في مجال إصلاح اتفاقات الاستثمار الدولية، ولا سيما إحداث منتدى أصحاب المصلحة المتعددين في إطار منتدى الاستثمار العالمي، وشددوا على الحاجة إلى الإصلاح من أجل تعزيز التعاون المتعدد الأطراف وزيادة التركيز على التنمية المستدامة، بهدف تعظيم الآثار الإيجابية لاتفاقات الاستثمار الدولية.

13- وأثنى ممثلو عدة مجموعات إقليمية وعدة مندوبين على اختيار مواضيع اللجنة وعلى وثائق المعلومات الأساسية التي أعدتها أمانة الأونكتاد. وبالإضافة إلى ذلك، لاحظوا أن تيسير الأعمال التجارية والاستثمار يؤدي دوراً حاسماً في دعم تحقيق أهداف التنمية المستدامة، من خلال تهيئة بيئة ميسَّرة وتتسم بالشفافية. وسلط ممثل إحدى المجموعات الإقليمية الضوء على الدعم المقدم إلى البلدان النامية بشأن تيسير الاستثمار من خلال الأونكتاد والبوابة العالمية للاتحاد الأوروبي. وأشار ممثل مجموعة إقليمية أخرى إلى أن تيسير التجارة يساعد على تهيئة بيئة شاملة للجميع لتعبئة رأس المال من أجل التنمية المستدامة من دون عوائق. وأشار ممثل إحدى المجموعات الإقليمية وبعض المندوبين إلى الدور الذي يمكن أن تؤديه مبادرة تيسير الاستثمار لأغراض التنمية في تعزيز المساعدة التقنية لزيادة تيسير الاستثمار، واقترحوا أخذ هذا العنصر في الاعتبار في التحليلات المستقبلية المتعلقة بتيسير الاستثمار والحكومة الرقمية.

14- وأشار ممثلو بعض المجموعات الإقليمية إلى أن التحول التكنولوجي الأخضر يتيح فرصة سانحة، وأن من المهم تطوير المهارات وتهيئة بيئات محلية مبتكرة وتسخير العلم والتكنولوجيا والابتكار لتلبية احتياجات البلدان النامية، مع اعتبار التكنولوجيا الرقمية نقطة انطلاق للحكومة الرقمية. وذكر ممثلو عدد قليل من المجموعات الإقليمية أنه يمكن للأونكتاد أن يواصل مناقشة كيفية استخدام التكنولوجيا الناشئة لأغراض التنمية المستدامة؛ ونوهوا بالدعم الذي يقدمه الأونكتاد فيما يتعلق بمنصات الحوكمة الرقمية؛ وشددوا على أن سد الفجوة الرقمية بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية أمر حاسم من أجل الحد من الفقر. وأعرب ممثلو بعض المجموعات الإقليمية عن تقديرهم لما طوّره الأونكتاد من أدوات في مجال الحكومة الرقمية، مثل بوابات المعلومات والشبابيك الموحدة.

15- وسلط ممثل إحدى المجموعات الإقليمية الضوء على إطار تيسير الاستثمار لرابطة أمم جنوب شرق آسيا، مشيراً إلى ما أُحرز من تقدم كبير، وإلى ما يمكن تحسينه، لا سيما فيما يتعلق باستخدام التكنولوجيات الرقمية لاجتذاب الاستثمار وتيسيره والاحتفاظ به. وأشار أحد المندوبين إلى المعلومات المتاحة في المرصد العالمي للتمويل المستدام وطلب من أمانة الأونكتاد تقديم معلومات مستكملة باستمرار. وأخيراً، طلب ممثل إحدى المجموعات الإقليمية أن يواصل الأونكتاد، استناداً إلى التجارب الناجحة في أفريقيا وأمريكا اللاتينية وإطار سياسات ريادة الأعمال، أنشطته المتعلقة ببناء القدرات في مجال ريادة الأعمال في آسيا وتوسيع نطاق هذه الأنشطة.

2- مسائل أخرى

آخر التطورات في الاتجاهات والسياسات في مجال الاستثمار والمشاريع والتنمية

16- عرضت مديرة شعبة التكنولوجيا واللوجستيات في الأونكتاد التطورات الأخيرة في التكنولوجيات الرائدة وكيفية استخدامها من قبل الأونكتاد للمساعدة على النهوض بالتنمية المستدامة، وذلك مثلاً بإدماج تكنولوجيا الذكاء الاصطناعي في النظام الآلي للبيانات الجمركية، وهو أكبر برنامج للتعاون التقني للأونكتاد. وتنطوي الثورة التكنولوجية الحالية على زيادة كبيرة في درجة الاهتمام بتكنولوجيات مثل الذكاء الاصطناعي، وإنترنت الأشياء، والكتل المتسلسلة، والتكنولوجيا الأحيائية وفي اعتماد هذه التكنولوجيات والاستثمار والمنافسة فيها، وأشارت المديرة إلى ضرورة أن يعكس عمل اللجنة هذه التطورات. وإلى جانب مساهمة التكنولوجيا في التنمية المستدامة، ناقشت المديرة المخاطر المرتبطة بفقدان الوظائف، والاختلالات في الاقتصاد، وارتفاع مستويات استهلاك الطاقة، فضلاً عن الشواغل المتعلقة بجوانب الخصوصية والأمن والتحيز والتمييز المتصلة بالبيانات، مما قد يؤدي إلى توسيع نطاق أوجه عدم المساواة القائمة بين البلدان، لا سيما بالنظر إلى ارتفاع تركيز سوق كبار موردي التكنولوجيات الرائدة. وأفادت بأن المجتمع الدولي يحتاج إلى دعم البلدان النامية في التكيف مع التكنولوجيات الرائدة لضمان قدرتها على توليد القيمة والابتكار والتصدي للتحديات الإنمائية. واختتمت المديرة كلمتها بتسليط الضوء على أهمية الإدارة العالمية للبيانات وتبادل المبادرات الدولية، بما في ذلك الهيئة الاستشارية الرفيعة المستوى المعنية بالذكاء الاصطناعي والاقتراح الداعي إلى إنشاء فريق عامل معني بالمبادئ الأساسية لإدارة البيانات في إطار اللجنة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية.

17- وشدد أحد المندوبين على أن الاستثمار والتمويل يشكلان جزءاً لا يتجزأ من قرار اتخذته مؤخراً اللجنة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية؛ وأبرز كيف أن تطوير التكنولوجيات الرائدة يعتمد على تدفق البيانات ونقل التكنولوجيا، وهما مجالان تحتاج فيهما البلدان النامية إلى دعم محدد الأهداف؛ وطلب إلى أمانة الأونكتاد أن تنظم جلسات إعلامية وأن تواصل تعزيز التعاون الدولي بشأن هذه القضايا.

18- وعرض الموظف المسؤول عن شعبة الاستثمار والمشاريع التابعة للأونكتاد الاتجاهات والسياسات الأخيرة في مجال الاستثمار الأجنبي المباشر والتمويل المستدام. وأفاد بأن تقديرات الأونكتاد لعام 2023 تبيّن اتجاهات سلبية للمجموع العالمي للاستثمار الأجنبي المباشر، مع بعض النمو في مشاريع الهياكل الجديدة، الذي يتسم بتوزيع غير متكافئ بشكل متزايد ويتركز بشكل رئيسي في عدد قليل من البلدان. وسلط الضوء على الاتجاهات الطويلة الأجل، مثل التناقض الذي لوحظ بين تباطؤ اتجاهات الاستثمار الأجنبي المباشر منذ العقد الثاني من القرن الحالي والنمو المستمر للتجارة وسلاسل القيمة العالمية، وأشار إلى التحول نحو التكنولوجيا العالية والمشاريع القائمة على التكنولوجيا، مقابل انخفاض الاستثمار في الصناعات التحويلية والمشاريع الصناعية الواسعة النطاق. وشدد على أن هذه التحولات ستكون لها آثار كبيرة في البلدان النامية، مما يؤثر بوجه خاص على الاندماج في سلاسل القيمة العالمية والقدرة على اجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر، ومن ثم يعوق التنمية الصناعية وخلق فرص العمل في المناطق الاقتصادية الخاصة. وفيما يتعلق بالتمويل المستدام، أبرز أنه على الرغم من النمو المسجل في أسواق رأس المال، فإن هناك ركوداً في المشاريع الاستثمارية الملموسة المتصلة بأهداف التنمية المستدامة، ولا سيما فيما يتعلق بالطاقة المتجددة والانتقال الطاقي في البلدان النامية. وشدد على أن نقص الاستثمار في البلدان النامية لا يعزى إلى غياب إجراءات السياسة العامة، لأن هذه البلدان اعتمدت سياسات عديدة لتشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر واجتذابه وتيسيره. وأشار الموظف المسؤول إلى أن الرقمنة هي في

صـــميم التنفيذ الفعال لهذه التدابير، وأنها تنطوي على فائدة إضـــافية تتمثل في أن اســـتخدامها يمكن أن يساعد في التخفيف من مواطن الضعف المتعلقة بالحوكمة والمؤسسات، والتي كانت من بين أهم التحديات أمام جذب الاسـتثمار من أجل التنمية المسـتدامة. وأخيراً، شـدد على الروابط الوثيقة بين الحكومة الرقمية وتعزيز الاسـتثمار من أجل التنمية المسـتدامة، مشـيراً إلى أن تيسـير الأعمال التجارية والاسـتثمار يشـكل نقطة انطلاق جيدة لمبادرات الحكومة الرقمية.

19- وأبرز أحـد المنـدوبين أن انخفـاض التـدفقـات العـالميـة يعزى إلى حـد كبير إلى التوترات الجيوسياسية، وارتفاع أسعار الأغذية والطاقة، وارتفاع مستويات الدين العام، مشيراً إلى الفجوة الكبيرة في الاســـتثمار في الطاقة المتجددة في البلدان النامية والحاجة الملحة إلى الدعم، بما في ذلك من خلال التمويل المبتكر، وتهيئة بيئات دولية مواتية، ونقل التكنولوجيا، وزيادة القدرات المحلية؛ وبالإضـــافة إلى ذلك، سلط الضوء على قيمة العمل التحليلي الذي يضطلع به الأونكتاد، وطلب معلومات عن دور كل من الأونكتاد ولجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي فيما يتعلق بتســـوية المنازعات بين المســـتثمرين والدول. واسـتفسـر مندوب آخر عن المشـورة التي يقدمها الأونكتاد في مجال السـياسـة العامة إلى القطاع الخاص في الدول الجزرية الصـغيرة النامية وغيرها من البلدان النامية، لكي يصـبح شـريكاً ومسـتفيداً في سـوق الاسـتثمارات المالية المسـتدامة الآخذة في التوسـع. وأفاد الموظف المسـؤول بأن المخاطر العالية المتصـــورة في هذه البلدان هي الســـبب الرئيســـي لنقص التمويل فيها؛ وتركز الطبعة المقبلة من تقرير الاســـتثمار العالمي على مبادرات الحكومة الرقمية، كجزء من معالجة هذه القضـــايا الأســـاســـية، ويقيم الأونكتاد شـراكات مع المسـتثمرين المؤسـسـيين من أجل المسـاعدة في توجيه الاسـتثمارات الطويلة الأجل نحو المشـاريع المتصـلة بأهداف التنمية المسـتدامة. وأخيراً، أشـار إلى أن الدول الجزرية الصـغيرة النامية يمكنها الحصـول على دعم إضـافي من خلال وكالات ضـمان الائتمان، التي تقدم الدعم المالي للمشـاريع الضرورية لاجتذاب التمويل الخاص.

باء- تيسير الاستثمار من أجل التنمية المستدامة

(البند 5 من جدول الأعمال)

20- أشـــارت نائب الأمينة العامة للأونكتاد، في افتتاح الدورة، إلى أن الجهود العالمية نحو تحقيق أهداف التنمية المسـتدامة قد انحرفت عن مسـارها إلى حد كبير، حيث انخفضـت تدفقات الاسـتثمار في العامين الماضـيين، مما رفع الفجوة في الاسـتثمارات المتعلقة بأهداف التنمية المسـتدامة إلى أكثر من 4 تريليونات من الدولارات سـنوياً. وقد اكتسـب تيسـير الاسـتثمار أهمية على المسـتوى المتعدد الأطراف والإقليمي والثنائي، وانتهى أعضاء منظمة التجارة العالمية المشاركون في مبادرة تيسير الاستثمار من أجل التنمية من إبرام الاتفاق ذي الصـــلة في تشـــرين الثاني/نوفمبر 2023. ويؤدي الأونكتاد دوراً محورياً في تعزيز تيسـير الاسـتثمار من خلال توفير الأدوات الرقمية. وأشـار نائب الأمينة العامة إلى أن المعلومات المتاحة على الإنترنت عن الاسـتثمار غير كافية في حد ذاتها لتعزيز تدفقات الاسـتثمار. وتنطوي معالجة الأســباب الجذرية للتصـــورات المتعلقة بالمخاطر العالية والوصـــول إلى رأس المال على عوامل مختلفة، بما في ذلك الإدارة السليمة والمؤسسات، وتمثل الأدوات الرقمية وسيلة لتحسين المؤسسات بشكل كلي. وأكد أن تيسير الأعمال والاستثمار يشكل منطلقاً جيداً لتنفيذ الحكومة الإلكترونية.

21- وسـلط الموظف المسـؤول عن شـعبة الاسـتثمار والمشـاريع التابعة للأونكتاد، في ملاحظاته الاســتهلالية، الضـــوء على دور تيســـير الأعمال التجارية والاســـتثمار باعتباره نقطة انطلاق في رقمنة الوظائف الحكومية، مشـدداً على الاسـتخدام الواسـع النطاق للخدمات الرقمية المتعلقة بتسـجيل الأعمال التجارية والتراخيص. ويســـاعد الأونكتاد في هذا التحول بتوفير منتجات رقمية مثل بوابات المعلومات

والشبابيك الموحدة، التي تتطلب حداً أدنى من التدريب من أجل الاستخدام الحكومي. والهدف هو الذهاب إلى أبعد من تيسير الاستثمار الرقمي، لتوفير طائفة واسعة من الخدمات الحكومية.

22- وضم فريق مؤلف من خمسة أعضاء الشخصيات التالي ذكرها: الأمين العام، منظمة البلدان النامية الثمانية للتعاون الاقتصادي (البلدان النامية الثمانية)؛ ونائب الوزير والمدير التنفيذي، مركز السجل الوطني، السلفادور؛ والأمين العام، وزارة الصناعة والتجارة والتموين، الأردن؛ ووكيل وزارة التجارة الخارجية، وزارة الاقتصاد، المكسيك؛ ونائب الرئيس، الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرّة، مصر. وأدلى ممثل عن غامبيا ببيان باسم وزارة التجارة والصناعة والتكامل الإقليمي والعمالة.

23- وشدد أحد المتحاورين على التزام البلدان النامية الثمانية بالاستفادة من الحكومة الرقمية لتعزيز التعاون الاقتصادي فيما بين الأعضاء، وأبرز أن المنظمة والأعضاء فيها استفادوا من المبادئ التوجيهية لوضع سياسات الاستثمار التي أعدها كل من البلدان النامية الثمانية والأونكتاد. ونظراً للتنوع الجغرافي للأعضاء في منظمة البلدان النامية الثمانية، فإن المنصات الرقمية المعدَّة لدعم الأنشطة التجارية تكتسي أهمية خاصة.

24- وتناول متحاور آخر بالتفصيل الآثار التحويلية لرقمنة السجلات الرئيسية، ومنها تقليل أوقات التجهيز، الأمر الذي أفاد مباشرة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وعزز بيئة الأعمال التجارية في السلفادور. وقد استفاد هذا التغيير من استخدام أدوات الحكومة الرقمية التي طورها الأونكتاد. وأشار المتحاور إلى أن السلفادور تهدف إلى تحقيق تحول شامل في مجال الحكومة الرقمية بحلول عام 2030، بما في ذلك من خلال توفير الدعم اللازم لكي يستفيد مواطنو السلفادور في الشتات من هذه الخدمات.

25- وشدد متحاور آخر على الدور الحاسم للاستثمار الأجنبي المباشر في التنمية الاقتصادية وسلط الضوء على الإصلاحات الشاملة الجارية في الأردن، التي تعتمد جزئياً على أدوات الحكومة الرقمية التي طورها الأونكتاد، لتبسيط إجراءات الاستثمار من خلال النظم الرقمية. وتهدف هذه الإصلاحات إلى معالجة الحواجز وتبسيط العمليات، وتحسين الشفافية والكفاءة.

26- وعرض متحاور آخر بالتفصيل كيفية استخدام أدوات الحكومة الرقمية التي طورها الأونكتاد في المكسيك لتبسيط العمليات الإدارية واجتذاب الاستثمار، مشيراً إلى أنه لا ينبغي الخلط بين التبسيط وإزالة الضوابط التنظيمية وأن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، على وجه الخصوص، تتأثر بالعمليات الصعبة. وذكر المتحاور أن الرقمنة تساعد أيضاً، من خلال القضاء على الوسطاء، في الحد من احتمالات الفساد.

27- وسلط متحاور آخر الضوء على المبادرات الاستراتيجية في مصر الرامية إلى تحسين المشهد الاستثماري. ويشكل التركيز الوطني على رقمنة عمليات التسجيل والترخيص جزءاً من استراتيجية أوسع نطاقاً لاجتذاب الاستثمار الأجنبي والاحتفاظ به، باعتبار ذلك أمراً ضرورياً للنمو الاقتصادي والتنمية. وذكر المتحاور أن الجهود الأخرى تشمل نظام المناطق الحرة العامة والخاصة.

28- وسلط ممثل غامبيا الضوء على الدعم المقدم من الأونكتاد في استعراض وإصلاح سياسات الاستثمار واعتماد أدوات الحكومة الرقمية، التي من المتوقع أن تؤدي إلى تحسين الخدمات المقدمة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ولا سيما في المناطق الريفية. وتندرج المبادرة ضمن جهد أوسع نطاقاً للدفع نحو تنفيذ الحكومة الرقمية، من أجل تبسيط العمليات وتعزيز نمو القطاع الخاص.

29- وأشار ممثلو عدة مجموعات إقليمية وبعض المندوبين إلى أهمية الأدوات الرقمية، إلى جانب بناء القدرات الضرورية، في تيسير الاستثمار الأجنبي والمحلي على حد سواء، مما يفيد التنويع الاقتصادي ويسهم في تعميم الفائدة على الجميع دعماً لتحقيق أهداف التنمية المستدامة. وأشار ممثلو عدة مجموعات إقليمية وأحد المندوبين إلى أهمية التعاون الدولي بشأن تيسير الاستثمار، بما في ذلك المناقشات المشتركة

وتبادل أفضل الممارسات. وشدد ممثلو عدد قليل من المجموعات الإقليمية على دور مبادرات التكامل الإقليمي في هذا الصدد. وسلط ممثل إحدى المجموعات الإقليمية الضوء على قيمة القواعد الدولية الملزمة التي تتضمن التزامات واضحة وطويلة الأجل للبلدان المانحة والمتلقية فيما يتعلق بتيسير الاستثمار. وطلب أحد المندوبين إلى الأونكتاد تعزيز أنشطة بناء توافق الآراء في هذا المجال. ورحب ممثلو بعض المجموعات الإقليمية وبعض المندوبين بالأعمال التي يضطلع بها الأونكتاد في مجالات البحث وتوجيه السياسات العامة والمساعدة التقنية والدعوة دعماً لمبادرات تيسير الاستثمار؛ وأشار ممثلو بعض المجموعات الإقليمية وأحد المندوبين إلى القيمة التي تضيفها قائمة الإجراءات العالمية من أجل تيسير الاستثمار في توجيه الإجراءات الحكومية، مشيرين إلى أن التوصيات الواردة فيها يمكن العثور عليها في المبادرات الثنائية والمتعددة الأطراف لتيسير الاستثمار وأن تنفيذ الإجراءات الموصى بها يجب أن يتم وفقاً للأولويات الإنمائية الوطنية.

30- وأشار عدة مندوبين إلى وضع الصيغة النهائية لاتفاق تيسير الاستثمار لأغراض التنمية. وفي هذا الصدد، ذكر بعض المندوبين أن من المتوقع أن يحقق الاتفاق فوائد كبيرة، ولا سيما في البلدان النامية، وأعربوا عن أملهم في أن يتم قريباً إضفاء الطابع الرسمي على الاتفاق في إطار منظمة التجارة العالمية؛ وأشار عدد قليل من المندوبين إلى أوجه التآزر بين الاتفاق ومقترحات الأونكتاد المتعلقة بالسياسة العامة. وشدد أحد المندوبين على ضرورة التعاون بين الأونكتاد ومنظمة التجارة العالمية؛ ورحب عدة مندوبين بدور الأونكتاد فيما يتعلق بتقييم الاحتياجات؛ وأشار ممثل إحدى المجموعات الإقليمية إلى التحديات التي تواجهها البلدان النامية في تنفيذ أدوات تيسير الاستثمار. وشدد ممثلو عدد قليل من المجموعات الإقليمية وعدد قليل من المندوبين على الأهمية التي تتسم بها أنشطة المساعدة التقنية والأعمال التحليلية التي يمكن أن يضطلع بها الأونكتاد مستقبلاً في هذا الصدد.

31- وأشار ممثل إحدى المجموعات الإقليمية إلى المخاطر التي يمكن أن تعوق تيسير الاستثمار والتعاون الاقتصادي، مثل ارتفاع مستويات الديون، والمخاطر الجيوسياسية، والشواغل المتعلقة بالتصدع الاقتصادي. وأشار ممثل مجموعة إقليمية أخرى إلى الحاجة إلى إصلاح نظام الاستثمار العالمي للتكيف مع التحديات الناشئة، ودعا أحد المندوبين إلى إصلاح نظام التمويل الدولي، من أجل مشهد أكثر شمولاً وإنصافاً. وعرض ممثل إحدى المجموعات الإقليمية وبعض المندوبين أمثلة على التحديات التي تواجهها البلدان النامية والإجراءات المتخذة فيما يتعلق بتيسير الأعمال التجارية والاستثمار على الصعيد الوطني. وشدد المتحاورون على دور التنسيق بين مختلف أجزاء الحكومة، مع وجود مراكز تنسيق معتمدة وفق الأصول، وعلى ضرورة تشجيع البلدان النامية على تبني مبادرات تيسير الاستثمار. وشدد الموظف المسؤول عن شعبة الاستثمار والمشاريع التابعة للأونكتاد على إمكانات القواعد غير الملزمة والاتفاقات الدولية كعامل حفاز لتيسير الاستثمار؛ وذكر أن اتفاق تيسير الاستثمار من أجل التنمية سيُعرض بالتفصيل في الطبعة القادمة من تقرير الاستثمار العالمي. وأشار إلى الحاجة إلى مواصلة المساعدة التقنية في تنفيذ أدوات الحكومة الرقمية مبيناً أن الأونكتاد سيدعم البلدان في تنفيذ اتفاقات تيسير الاستثمار.

الخبرات الوطنية: تبادل أفضل الممارسات

32- سلط الموظف المسؤول عن شعبة الاستثمار والمشاريع التابعة للأونكتاد، في ملاحظاته الاستهلالية، الضوء على المبادئ الأساسية للنهج الذي يتبعه الأونكتاد إزاء تيسير الاستثمار باستخدام أدوات الحكومة الرقمية. وتركز المبادئ على ضمان استمرار تدابير تيسير الاستثمار والتحقق من أنها تشمل جميع المستويات والجوانب المفيدة لجميع المستثمرين، المحليين والأجانب على السواء، وتستخدم

وفورات الحجم والنطاق لتغطية جوانب إضافية، مثل قوانين وتصاريح العمل. وسلط الضوء على أهمية هذه التدابير في البلدان النامية وشدد على كفاءة الأدوات الرقمية لضمان التنفيذ الفعال للتدابير.

33- وضم فريق مؤلف من ستة أعضاء الشخصيات التالي ذكرها: المدير العام، إدارة الصناعة، وزارة الصناعة والتجارة والعمالة، بوتان؛ ونائب مدير (مؤقت)، المعهد الألماني للتنمية والاستدامة؛ ووزير مستشار، البعثة الدائمة للكاميرون لدى مكتب الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى في جنيف، نائب وزير التجارة الخارجية سابقاً؛ والسكرتير المعني بالتحديث، بلدية لوماس دي زامورا، الأرجنتين؛ وكبير مفتشين، مكتب الأمين العام، وزارة الصناعة والتجارة والتموين، الأردن؛ ومدير الاستراتيجية، مركز السجلات ونظم المعلومات، إستونيا.

34- شدد أحد المتحاورين على أهمية الاستفادة من بوابات المعلومات الرقمية والشبابيك الموحدة في اجتذاب الاستثمار الأجنبي. وأشار إلى أن البرامج القطرية قد أتاحت لبوتان رقمنة الإجراءات الإدارية التي بسّطت بدورها الإجراءات وأضفت عليها قدراً أكبر من الشفافية، مع زيادة الوعي العام وتعزيز الحوار. وقد ساعدت الرقمنة على تخفيف الأعباء والتكاليف الإدارية، وشجعت الأعمال التجارية الصغيرة، ولا سيما تلك التي تقودها نساء، على الحصول على شهادات تسجيل.

35- وعرض متحاور آخر نتائج مفصلة تستند إلى مؤشر تيسير الاستثمار وتبين أن جميع البلدان تقريباً تسعى إلى تيسير الاستثمار، ولكن اعتماد الإصلاحات يختلف حسب المجموعة الاقتصادية والمنطقة، حيث يلاحَظ انخفاض في مستويات الاعتماد بين البلدان المنخفضة الدخل في أفريقيا. ويشير التحليل إلى أن تدابير تيسير الاستثمار تزيد بقدر ما ترتفع مستويات الدخل، وذلك على الرغم من تسجيل بعض القيم الشاذة، حيث يفوق أداء بعض البلدان المنخفضة الدخل أداءَ بلدان متوسطة وبلدان مرتفعة الدخل؛ وهذا يؤكد أهمية الإرادة السياسية إلى جانب الحصول على التمويل. وبالإضافة إلى ذلك، لوحظت مستويات منخفضة من الاعتماد فيما يتعلق بمراكز التنسيق والاستعراض، وعمليات تقديم الطلبات والتعاون، فضلاً عن وجود فجوة بين أداء البلدان المرتفعة الدخل والبلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل. وسلط الضوء على الحاجة إلى تعزيز التعاون؛ والإمكانات التي ينطوي عليها الاتفاق بشأن تيسير الاستثمار من أجل التنمية فيما يتعلق بتعزيز التعاون؛ وأهمية أدوات تيسير الاستثمار الرقمية، مشيراً إلى أنه في حين كان أداء معظم البلدان جيداً من حيث التدابير الأساسية، مثل وجود مواقع إلكترونية تتصل بالاستثمار، كان هناك نقص في اعتماد أدوات الحكومة الرقمية الأكثر تعقيداً مثل الشبابيك الموحدة. وفي هذا الصدد، أشار المتحاور إلى ضرورة تقديم المساعدة التقنية وبناء القدرات لتنفيذ الأدوات المعقدة تنفيذاً فعالاً.

36- وسلطت متحاورة أخرى الضوء على تجربة كولومبيا في مجالي الاستدامة والرقمنة. وشددت على أن الأدوات التكنولوجية وحدها غير كافية إذا انعدمت الاستثمارات المقابلة في النهوض بثقافة الشركات وعقلية الأعمال التجارية. فقد دفعت اتفاقات التجارة الحرة الشركات إلى المنافسة على نطاق العالم، مما استلزم تحولاً رقمياً، على سبيل المثال، فيما يتعلق بالخدمات الطبية التنافسية. وأدى تحالف المحيط الهادئ دوراً حاسماً في تعزيز الاتفاقات القطاعية، لجذب الاستثمار، بينما شكلت الرقمنة عنصراً رئيسياً. وفيما يتعلق بالاستدامة، أشارت إلى تحول الشواغل البيئية من خطر متصور بسبب اتفاقات التجارة الحرة إلى فرصة للأعمال التجارية لكي تدمج الاستدامة في عملياتها. وأخيراً، شددت على أهمية الدور القيادي للمرأة في تعزيز الاستدامة، حيث يمكن أن يشكل ذلك سابقة تسترشد بها الشركات الأخرى فيما يتعلق بإعطاء الأولوية للاستدامة إلى جانب الأهداف المالية.

37- وتبادل متحاور آخر رؤى حول جهود تيسير التجارة في بلدية لوماس دي زامورا، الأرجنتين، وتأثير دعم الأونكتاد، مشيراً إلى مشاركة البلدية في برنامج الحكومة الرقمية منذ عام 2010. وقد سمح

التركيز على إعطاء الأولوية لاحتياجات المواطنين بتحقيق نقلة نوعية في تنظيم العمل البلدي، حيث أصبح التركيز منصباً على تبسيط الإجراءات الإدارية، للتقليل من التكاليف والوقت اللازم ومن درجة التعقيد. وقد وُضعت مؤشرات لتتبع التقدم المحرز، بحيث يمكن التحقق من فعالية الإصلاحات الإدارية. وبالإضافة إلى ذلك، شكل الدور القيادي الذي اضطلع به فريق محلي واستمرارية عمله عاملين رئيسيين في نجاح البرنامج في ظل تزايد أشكال التعاون مع كيانات القطاع الخاص والغرف التجارية التي كان لها دور فعال في بناء القدرات وتنفيذ أدوات التيسير. وشدد على أهمية الحكومات المحلية في تنفيذ برامج التيسير، نظراً لصلاتها المباشرة بالمواطنين واستعدادها النسبي لتعديل التشريعات المحلية، والحاجة إلى تبسيط العمليات الإدارية على المستويات العليا للحكومة. وأخيراً، أعرب عن امتنانه للأونكتاد لما يقدمه من دعم متواصل في وضع استراتيجيات وأدوات مصممة خصيصاً لتحسين سبل كسب الرزق.

38- وقدمت متحاورة أخرى تفاصيل عن منصة التنظيم الإلكتروني لتسجيل الأعمال التجارية التي أنشئت في الأردن، باستخدام أداة بوابة المعلومات الرقمية للأونكتاد، من أجل تبسيط إجراءات تسجيل الأعمال التجارية وإضفاء قدر أكبر من الشفافية عليها. وسلطت الضوء على أهمية توفير معلومات كاملة وصحيحة لتعزيز ثقة المستثمرين في البيئة الاستثمارية الوطنية. وبالإضافة إلى ذلك، شددت المتحاورة على أهمية الأخذ بنهج يركز على المستخدم، ويكفل دقة محتوى المنصة وأهميته ويوفر معلومات شاملة.

39- وأشار متحاور آخر إلى عدة عوامل أسهمت في نجاح الرؤية الرقمية في إستونيا، بما في ذلك الاتساق فيما يتعلق بهدف التحول الرقمي الكامل، والتعامل مع أصحاب المصلحة وصناع القرار، وتيسير التنفيذ السريع للأدوات الرقمية، والتركيز على القرارات الاستراتيجية والاستخدام الفعال للموارد، وتوفير الخدمات الحكومية الشخصية والفعالة، وإعطاء الأولوية للتبادل الحر للبيانات بين المؤسسات الحكومية، وتبسيط العمليات، وتقليل الحواجز البيروقراطية أمام المواطنين والشركات. وأفاد بأن إستونيا استخدمت أداة الشباك الموحد الرقمية التي طورها الأونكتاد، والتي لا تتطلب مبرمجين، مما يعطي موظفي الخدمة المدنية مزيداً من المسؤولية في تصميم الخدمات الرقمية؛ وقد ساعد ذلك على تقليل وقت تنفيذ الرقمنة وسمح بالابتكار والتحسين المستمر في الخدمات الحكومية.

40- وأثنى ممثل إحدى المجموعات الإقليمية وبعض المندوبين على الدعم الذي يقدمه الأونكتاد من خلال مشاريع المساعدة التقنية المتعلقة بتيسير الاستثمار، ولا سيما من خلال برنامج الحكومة الرقمية، واستعراضات سياسات الاستثمار، والتدريب على اتفاقات الاستثمار. وفي هذا الصدد، أشار عدد قليل من المندوبين إلى مشروع يموله الاتحاد الأوروبي لتوفير الدعم من اجل تيسير الاستثمار باستخدام أدوات الحكومة الرقمية في ست دول أعضاء في منظمة دول أفريقيا والبحر الكاريبي والمحيط الهادئ. وشدد عدد قليل من المندوبين على قيمة التعلم من التجارب الوطنية وأفضل الممارسات في مجال تيسير الاستثمار.

41- وسلط أحد المندوبين الضوء على التحديات التي تواجهها البلدان النامية في اجتذاب تدفقات الاستثمار، مشيراً إلى أن البلدان النامية تحتفظ برواسب كبيرة من المعادن الحرجة للانتقال الطاقي، التي يمكن أن تكون بمثابة فرصة لتعزيز الاستثمار الأجنبي المباشر، وأن هناك حاجة إلى مبادرات لتيسير الاستثمار تستهدف الانتقال الطاقي، وترمي إلى تعزيز إضافة القيمة ونقل التكنولوجيا.

42- وطلب مندوب آخر مزيداً من الأفكار بشأن سبل النجاح في اجتذاب الاستثمار الأجنبي مع الحفاظ على معايير عالية، لضمان مساهمة الاستثمار في التنمية المستدامة. ورداً على ذلك، سلط الموظف المسؤول عن شعبة الاستثمار والمشاريع التابعة للأونكتاد الضوء على المنافسة العالمية المحتدمة على الاستثمار وَسَط تقلص مجموعة المشاريع الصناعية الكبيرة. وشدد على أهمية أدوات تيسير الاستثمار الرقمية، بما فيها أدوات الأونكتاد، وناقش الاستدامة المحتملة للاستثمار الدولي والتأثير المتباين للأدوات الرقمية على المستثمرين المحليين والمشاريع الصغرى والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ولا سيما

في إحراز تقدم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، بما في ذلك ما يتعلق بالمساواة بين الجنسين والإدماج الاقتصادي في المناطق النائية.

43- وشدد أحد المندوبين على أهمية التنسيق والتعاون الوثيقيْن بين أصحاب المصلحة على الصعيد الوطني، لضمان نجاح الإصلاحات المتعلقة بالسياسات العامة، وطلب مزيداً من الأمثلة على الخبرات والعناصر الرئيسية اللازمة لتعزيز مشاركة أصحاب المصلحة. وطلب مندوب آخر رؤى حول فعالية ودور بوابة الاستثمار في الأردن في جذب الاستثمار. وتناول رئيس هذه الدورة موضوع تعبئة أصحاب المصلحة والتحول نحو المشاركة الرقمية، واستفسر عن الكيفية التي يمكن بها تعزيز اعتماد تدابير تيسير الاستثمار من خلال تقييم الاحتياجات. واستفسر الموظف المسؤول عن شعبة الاستثمار والمشاريع التابعة للأونكتاد عن التحديات التي تواجهها الأرجنتين في إدماج أدوات تيسير الاستثمار الرقمية على المستوى المحلي في المبادرات الوطنية؛ وجهود بناء القدرات في بوتان وتطوير نطاق الخدمات الحكومية الرقمية.

44- وشدد المتحاور الأول على الدور الحاسم لنقل المعارف وبناء القدرات في توسيع نطاق منصات الشباك الموحد لترخيص الأعمال التجارية.

45- وشدد المتحاور الثاني على أهمية عمليات تقييم الاحتياجات في تعبئة الدعم لتدابير تيسير الاستثمار، مستفيداً في ذلك من البحوث التي أجريت في توغو وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية وزامبيا؛ وسلط الضوء على دور حلقات العمل المخصصة لتقييم الاحتياجات في الجمع بين أصحاب المصلحة ووضع خطط عمل لتنفيذ إصلاحات الاستثمار.

46- وشدد المتحاور الثالث على الحاجة إلى نُهج ابتكارية في السياق العالمي المتطور، واقترح أن يقود الأونكتاد الجهود الرامية إلى مد الجسور بين المنظمات وتعزيز التعاون في تيسير الاستثمار.

47- وسلط المتحاور الرابع الضوء على التحديات التي تواجه تنفيذ الأدوات الرقمية على المستوى المحلي، مشيراً إلى مقاومة التغيير في الإدارات العامة؛ وعلى أهمية ثقافة المؤسسة في اعتماد استراتيجيات تطلّعية، مع مراعاة التعقيدات التي تطرحها مختلف هياكل الحوكمة؛ كما أبرز الحاجة إلى سياسات تقودها الدولة لتبسيط الإجراءات وتعزيز اعتماد الأدوات الرقمية على نطاق واسع.

48- وأشار المتحاور الخامس إلى الأثر الإيجابي لاستخدام أدوات الأونكتاد الرقمية على السياسات العامة، بما في ذلك تحسين التنسيق فيما بين الوكالات وزيادة الشفافية في العمليات الإدارية؛ وبمجرد تشغيل المنصة، يمكن قياس النجاح بالاستناد إلى حركة زيارة الموقع وتعليقات المستخدمين.

49- وتناول المتحاور السادس بالتفصيل التحديات والجداول الزمنية المرتبطة بتعبئة أصحاب المصلحة؛ وأشار إلى أن التغييرات التنظيمية تتطلب عادة نحو ستة أشهر لتنفيذها، وذلك حسب أولويات أصحاب المصلحة وقدراتهم. وأفاد بأن تحقيق تحولات كبيرة نحو اعتماد الأدوات الرقمية، بين كل من المواطنين والشركات، قد يستغرق من 5 إلى 10 سنوات، حسب التقدم التكنولوجي وسهولة استخدام الخدمات الحكومية.

50- وأبرز الموظف المسؤول عن شعبة الاستثمار والمشاريع التابعة للأونكتاد، في ملاحظاته الختامية، بعض النقاط الرئيسية التي أثارها المشاركون في حلقة النقاش، بما في ذلك أهمية بوابات المعلومات الرقمية والشبابيك الموحدة في تبسيط الإجراءات الحكومية واجتذاب الاستثمار. وأكد على أهمية التنفيذ على الصعيد المحلي وأثره على المشاريع الصغرى والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مشدداً على ضرورة إدماج تيسير الاستثمار في اعتبارات السياسة العامة الأوسع نطاقاً. وأشار إلى اختلاف وجهات النظر بشأن دور التكنولوجيا في تيسير الاستثمار، مؤكداً أن الطبعة المقبلة من تقرير الاستثمار العالمي ستتناول هذه المواضيع، وتتضمن رؤى مستقاة من المناقشات.

جيم- تسخير تقنيات الكتل المتسلسلة من أجل التنمية المستدامة

(البند 6 من جدول الأعمال)

51- عرض رئيس فرع التكنولوجيا والابتكار وتنمية المعارف وثيقة المعلومات الأساسية التي أعدتها الأمانة لتيسير مناقشة اللجنة بندَ جدول الأعمال. وقال إن تقنيات الكتل المتسلسلة ارتبطت تقليدياً بالعملات المشفرة، ومع ذلك فإن إمكاناتها التحويلية في مجالات متنوعة جعلتها أداة قيمة في تسريع التقدم نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وبناء على سلسلة من الأمثلة على مشاريع التنمية، أشار إلى الكيفية التي يمكن بها لتقنية الكتل المتسلسلة أن تتطور بشكل مفيد، وذلك مثلاً من خلال لا مركزية التطبيقات، من أجل ابتكارات أكثر كفاءة وتعميم الخدمات المالية. وللاستفادة من الإمكانات المتاحة، تحتاج البلدان النامية إلى أن تتموقع استراتيجياً حسب مستوى تنميتها. فعلى سبيل المثال، يمكن أن تعطي البلدان المنخفضة الدخل الأولوية لتحسين الهياكل الأساسية الرقمية، والبدء في نشر الكتل المتسلسلة، ويمكن للبلدان المتوسطة الدخل أن تعزز الروابط بين نظم الابتكار المحلية وإطار الابتكار العالمي. ويمكن أن يدعم المجتمع الدولي الجهود الرامية إلى تعزيز الابتكار في الكتل المتسلسلة من خلال المشاركة في تبادل المعارف وبناء القدرات ووضع معايير ولوائح مشتركة.

52- وضم فريق مؤلف من ثلاثة أعضاء الشخصيات التالي ذكرها: باحث سياسات، مرصد ومنتدى الكتل المتسلسلة التابع للاتحاد الأوروبي؛ ومؤسس، Adanian Labs and Afyarekod، ورئيس المركز الأفريقي للكتل المتسلسلة؛ والرئيس التنفيذي، المجلس العالمي لشركات الكتل المتسلسلة.

53- عرضت متحاورة أمثلة على كيفية استخدام الاتحاد الأوروبي لتقنية الكتل المتسلسلة للتصدي للتحديات البيئية والاجتماعية والمتعلقة بالحوكمة. وناقشت مختلف مبادرات التعاون وبرامج الدعم التقني، موضحةً كيف يمكن أن تكون الآثار الاجتماعية والاستدامة في قلب التطورات الجديدة لتقنية الكتل المتسلسلة على مستوى العالم.

54- وحدد متحاور آخر الفرص المتاحة لتنفيذ تقنية الكتل المتسلسلة في أفريقيا في مجالات التجارة والزراعة والتكيف مع تغير المناخ والخدمات المالية والرعاية الصحية؛ وأشار إلى أن المركز الأفريقي للكتل المتسلسلة يدعم اعتماد هذه التقنية. وحدد المتحاور التحديات التي تعترض التنفيذ والإجراءات التي يلزم اتخاذها في مضمار السياسة العامة للتصدي لهذه التحديات؛ وأكد الحاجة إلى تثقيف الشركاء والهيئات المنظِّمة بشأن الإمكانات التي تنطوي عليها التقنية؛ وأشار إلى الحاجة إلى الدعم الحكومي لتطوير الهياكل الأساسية والمهارات الرقمية.

55- وتناولت متحاورة أخرى بالتفصيل الجهود التي يضطلع بها مجتمع الأعمال الدولي لتقنيات الكتل المتسلسلة من أجل وضع معايير وتصنيفات متماسكة. وعرضت عدة مبادرات بشأن توسيع نطاق المشاريع التجريبية المستدامة لتقنية الكتل المتسلسلة وناقشت الحاجة إلى معالجة المخاطر المستمرة المتعلقة باستخدام الذكاء الاصطناعي وتقنية الكتل المتسلسلة.

56- وسلط ممثلو العديد من المجموعات الإقليمية وأحد المندوبين الضوء على العمل الذي يضطلع به الأونكتاد لدعم المناقشات المتعلقة بالتكنولوجيا الرائدة؛ وأكدوا من جديد الإمكانات التي تتيحها تقنية الكتل المتسلسلة لزيادة مصداقية النظم العامة وشفافيتها وإنتاجيتها؛ وشددوا على الحاجة إلى استمرار الحوار العالمي. وشدد ممثل إحدى المجموعات الإقليمية على أن الرقمنة ينبغي أن تتماشى مع أهداف التنمية المستدامة والاتفاق الرقمي العالمي. وشدد ممثلو العديد من المجموعات الإقليمية على أن القضايا الرئيسية في تنفيذ تقنية الكتل المتسلسلة لا تتعلق بالتقنية في حد ذاتها، بل بالشروط المسبقة للاستخدام، بما في ذلك التوافر والقدرة على تحمل التكاليف والوعي وإمكانية الوصول والقدرة؛ وسلطوا الضوء على

الفجوة الرقمية الحالية والحاجة إلى تطوير هياكل أساسية مرنة للمعلومات يمكن أن تساعد في التغلب على هذه التحديات. وطلب ممثلو عدد قليل من المجموعات الإقليمية وأحد المندوبين أن يدعم المجتمع الدولي نشر تقنية الكتل المتسلسلة في البلدان النامية من خلال نقل المعارف والمساعدة التقنية وبناء القدرات. واقترح ممثل إحدى المجموعات الإقليمية مبادرات لخفض تكلفة المعدات والبرمجيات وخدمات الإنترنت، لتعزيز إمكانية الوصول والقدرة على تحمل التكاليف.

57- وطلب ممثلو بعض المجموعات الإقليمية وأحد المندوبين أن يواصل الأونكتاد الاضطلاع بدور قيادي في مجال تقنيات الكتل المتسلسلة، بسبل منها إجراء البحوث وتنظيم الاجتماعات وتقديم المساعدة التقنية وتنظيم الدورات التدريبية للبلدان النامية. واقترح ممثل إحدى المجموعات الإقليمية أن ينظر الأونكتاد في استحداث أداة أو منبر لتيسير تقاسم المعارف بين البلدان.

58- وتناول أحد المندوبين بالتفصيل الجهود التي يبذلها بلده لتنفيذ تقنية الكتل المتسلسلة في الخدمات الحكومية؛ وأشار إلى تجريب مشروع للعملة الرقمية يهدف إلى زيادة الاستقرار المالي مع جهات فاعلة من جميع أنحاء البلد، مبيناً أنه من المقرر تعميم المشروع على الصعيد الوطني بعد تقييمه. وعرضت مندوبة أخرى أمثلة على كيفية استخدام تقنية الكتل المتسلسلة في بلدها لزيادة الشفافية والكفاءة والأمن، وذلك بالاعتماد على برامج مساعدة في إطار شراكات دولية مع شركات أجنبية، ونقل المعرفة وزيادة الابتكار؛ وأكدت أن بلدها لا يزال يواجه تحديات تنظيمية ونظمية.

59- وفيما يتعلق باستفسار من ممثلي عدد قليل من المجموعات الإقليمية حول الكيفية التي يمكن بها للبلدان النامية أن تواكب الاتجاه السائد في مجال تقنية الكتل المتسلسلة وتضطلع بدور قيادي في هذا المجال، أشار المتحاورون إلى أن هذه البلدان غالباً ما تفتقر إلى رأس المال البشري والمهارات الرقمية اللازمة، وشددوا على أهمية بناء القدرات، بما في ذلك بناء الهياكل الأساسية، ووضع البروتوكولات التنظيمية، وتعزيز فهم الحكومة والمستثمرين وعامة الناس والشباب لقيمة تقنية الكتل المتسلسلة بالنسبة إلى التنمية. وفي هذا الصدد، اقترح أحد المتحاورين تحويل التمويل نحو تطوير القدرات التنظيمية، مشدداً على أن الهيئات المنظِّمة تحتاج إلى فهم السياق الاقتصادي الذي يندرج ضمنه تنفيذ التقنية من أجل وضع نهج مقصود؛ وشدد متحاور آخر على أهمية تبادل المعارف بين البلدان وداخلها، مشيراً إلى أن الرابطات القائمة تكافح من أجل زيادة الوعي؛ وأشار متحاور آخر إلى الشواغل المتعلقة بنوعية ومصداقية المعلومات المتعلقة تقنية الكتل المتسلسلة واقترح أن يعمل الأونكتاد مع مؤسسات أخرى لتوفير وتعزيز موارد ذات مصداقية.

60- ورداً على استفسار من أحد المندوبين عن الكيفية التي يمكن بها لمرصد ومنتدى الاتحاد الأوروبي لتقنيات الكتل المتسلسلة أن يدعم البلدان النامية في اعتماد تقنيات الكتل المتسلسلة وتطوير الهياكل الأساسية ذات الصلة، ناقش أحد المتحاورين عدداً من برامج التمويل المختلفة للمساعدة التقنية التي تستهدف البلدان النامية. ورداً على استفسار من ممثل إحدى المجموعات الإقليمية بشأن الكيفية التي يمكن بها للنظم المالية أن تستجيب للتحديات التي تطرحها العملات المشفرة المجهولة، ذكرت متحاورة أنه يمكن أن تنظر البلدان في وضع أطر تنظيمية وفقاً للغرض من العملة، ولما كانت التكنولوجيات الرقمية لا تعترف بالحدود، شددت على أن البلدان بحاجة إلى وضع مبادئ توجيهية واضحة تتماشى مع الأطر الوطنية والدولية القائمة؛ وقدم متحاور آخر مثالاً على هذا الإطار، وهو المبادئ التوجيهية لقواعد السفر الصادرة عن الهيئة الأوروبية للمصارف؛ وأفاد متحاور آخر بأن البلدان يمكنها أن تبني أصولاً رقمية من أجل توليد سلعة اقتصادية وتجارية.

دال- التقرير المرحلي عن تشجيع وتعزيز أوجه التآزر بين أركان العمل الثلاثة

(البند 7 من جدول الأعمال)

61- عرضت مديرة شعبة التكنولوجيا واللوجستيات التابعة للأونكتاد النقاط الرئيسية للتقدم المحرز خلال السنة السابقة فيما يتعلق بالأركان الثلاثة المتمثلة في البحث والتحليل، والتعاون التقني، وبناء توافق الآراء. وأوجزت العمل المتعلق بالتجارة الإلكترونية والاقتصاد الرقمي، بما في ذلك التقرير الرئيسي للاقتصاد الرقمي وتقييمات الاستعداد للتجارة الإلكترونية؛ ووضحت الدورة الفاصلة بين الأركان الثلاثة، حيث توفر البحوث المستمدة من مشاريع التعاون التقني مدخلات للاجتماعات الحكومية الدولية التي تشارك فيها الدول الأعضاء في بناء توافق الآراء. وفيما يتعلق بالعلم والتكنولوجيا والابتكار، سلطت المديرة الضوء على تقرير التكنولوجيا والابتكار؛ والدراسات التكنولوجية؛ والعمل في إطار اللجنة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية، التي تشمل الآن برامج للتعاون التقني. وأشارت المديرة إلى أن النظام الآلي للبيانات الجمركية، الذي يساعد على تطوير منصات ومهارات رقمية في الدول، ويساعد الدول على تكييف النظم مع احتياجاتها، والذي يتيح تقاسم المعارف، يعمل بمثابة برنامج شامل لنقل التكنولوجيا حقق نتائج في 102 بلداً. وشددت المديرة على أن عمل الشعبة مترابط ويدعم مشاريع أخرى، فضلاً عن العمليات الحكومية الدولية.

62- وطلب ممثل إحدى المجموعات الإقليمية وأحد المندوبين إلى الأونكتاد أن يقدم المزيد من جلسات الإحاطة الإعلامية والمعلومات المستكملة عن العلم والتكنولوجيا والابتكار، وذلك مثلاً من خلال الفريق العامل المقترح في إطار اللجنة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية. وأشار ممثل إحدى المجموعات الإقليمية وأحد المندوبين إلى أن التمويل والدعم يؤثران على قدرة الدول على الاستفادة من أدوات الأونكتاد وبرامجه. ورداً على استفسار من أحد المندوبين عن كيفية الاستفادة من تقييم الاستعداد للتجارة الإلكترونية لكي تستفيد منطقة أوسع، أشارت المديرة إلى أن الاستفادة من التجارة الإلكترونية تمثل تحدياً تتقاسمه جميع البلدان النامية، وشددت على أهمية الاستفادة من الزخم الذي يولده تقييم الاستعداد للتجارة الإلكترونية من أجل وضع استراتيجية وطنية للتجارة الإلكترونية. وشدد أحد المندوبين على العمل المضطلع به في بلده فيما يتعلق بالنظام الآلي للبيانات الجمركية وأشار إلى أن البرنامج يمكن أن يستفيد من التكنولوجيات الرائدة. وفي هذا الصدد، شرحت المديرة كيف يستخدم النظام الآلي للبيانات الجمركية الذكاءَ الاصطناعي في الكشف عن الأنماط وإدارة المخاطر ودقة جباية الرسوم الجمركية؛ وأشارت إلى أن تقنية الكتل المتسلسلة تنطوي على إمكانات كبيرة فيما يتعلق بالتنمية، ومع ذلك فإن النظام الآلي للبيانات الجمركية يعمل في العديد من البلدان النامية التي ليس لديها بعدُ الهياكل الأساسية المطلوبة. وأعرب مندوب آخر عن تأييده للاقتراح الداعي إلى إعادة تسمية اللجنة على نحو يعكس عملها في مجال التكنولوجيا والابتكار.

63- وقدم الموظف المسؤول عن شعبة الاستثمار والمشاريع في الأونكتاد تقريراً مرحلياً عن تشجيع وتعزيز أوجه التآزر عبر الأركان الثلاثة لعمل الأونكتاد. وأبرز أمثلة على أثر عمل الشعبة والمبادرات الأخيرة والحالية الرامية إلى تعزيز أوجه التآزر بين أركان العمل الثلاثة، مبيناً كيف استجابت المبادرات أيضاً للتوصيات المقدمة عقب التقييمات التي أُجريت للبرنامج الفرعي. وأشار إلى الكيفية التي أدت بها الموارد المخصصة إلى زيادة عدد المنجزات المتوخاة، لتوضيح التنفيذ العام للمبادئ القائمة على النتائج. وسلط الضوء على تأثير بعض النواتج، ولا سيما *تقرير الاستثمار العالمي لعام 2023*، الذي ولد عدداً غير مسبوق من المقالات الإعلامية ووجه عمليات صنع السياسات واتخاذ القرارات بشأن الاستثمار الأخضر، ومنتدى الاستثمار العالمي، الذي أُطلق في إطاره عدد من المبادرات والمشاريع الملموسة لدعم التنمية المستدامة. وتشمل المبادرات الجديدة الرئيسية التقرير المعنون "*Global Economic*

Fracturing and Shifting Investment Patterns"، الذي سيثري المناقشات الرفيعة المستوى خلال الذكرى السنوية الستين لإنشاء الأونكتاد وسيوجه جهود بناء القدرات في المستقبل. وبالإضافة إلى ذلك، سلط الموظف المسؤول الضوء على إطلاق مشاريع بشأن الانتقال الطاقي، واستحداث صكوك لدعم الإصلاحات الجارية بشأن اتفاقات الاستثمار الدولية، والجهود المبذولة لتعزيز قدرة الدول الأعضاء على تنفيذ متطلبات الإبلاغ عن الاستدامة، بما في ذلك من خلال تطوير الشراكات الإقليمية والحفاظ عليها. وأخيراً، شدد على التحسينات التي أُدخلت على منبر سياسات الاستثمار التابع للأونكتاد، من أجل تلبية احتياجات أصحاب المصلحة على نحو أفضل.

64- وأثنى ممثل إحدى المجموعات الإقليمية وأحد المندوبين ورئيس الدورة الحالية للجنة على عمل الشعبة عبر أركان العمل الثلاثة. وطلب ممثل إحدى المجموعات الإقليمية إلى الأونكتاد أن يواصل توفير الأعمال التحليلية بشان اتجاهات وسياسات الاستثمار من أجل التنمية، لتوجيه المزيد من أنشطة المساعدة التقنية المقدمة إلى البلدان النامية، بما في ذلك ما يتعلق بتيسير الاستثمار. وأثنى أحد المندوبين على الشعبة لمساهمتها في تحديد ملامح المشهد الاستثماري الدولي وطلب إلى الشعبة أن تواصل رصد ونشر المعلومات عن اتجاهات وسياسات الاستثمار الأجنبي المباشر، بما في ذلك اتفاقات الاستثمار الدولية وإصلاح نظام تسوية المنازعات بين المستثمرين والدول. ورداً على ذلك، أكد الموظف المسؤول من جديد التزام الشعبة بتعزيز أوجه التآزر بين الأركان الثلاثة ومواصلة الرصد المنتظم لآخر الاتجاهات في سياسات الاستثمار والسياسات ذات الصلة، وتناول بالتفصيل أنشطة بناء القدرات والتدريب المضطلع بها دعماً لتيسير الاستثمار والأعمال التجارية.

ثالثاً- المسائل التنظيمية

ألف- افتتاح الدورة

65- افتتحت الدورةَ الرابعة عشرة للجنة الاستثمار والمشاريع والتنمية، المعقودة في قصر الأمم بجنيف في 29 نيسان/أبريل 2024، المقررةُ ونائبة رئيس اللجنة في دورتها الثالثة عشرة، السيدة فيوليتا فونسيكا (جمهورية فنزويلا البوليفارية).

باء- انتخاب أعضاء المكتب

(البند 1 من جدول الأعمال)

66- انتخبت اللجنة، في جلستها العامة الافتتاحية المعقودة في 29 نيسان/أبريل 2024، أعضاء مكتبها التالية أسماؤهم:

الرئيس:	السيد فان دونغ ماي (فييت نام)
المقررة:	السيدة شاني غريفيث – جاك (بربادوس)
نواب الرئيس:	السيدة كريستي راسل (جزر البهاما)
	السيد توماس ندونغو أونانا بييغا (الكاميرون)
	السيد عبد الله العنزي (المملكة العربية السعودية)

جيم- إقرار جدول الأعمال وتنظيم العمل

(البند 2 من جدول الأعمال)

67- اعتمدت اللجنة أيضاً في جلستها العامة الافتتاحية، المعقودة في 29 نيسان/أبريل 2024، جدول أعمالها المؤقت بصيغته الواردة في الوثيقة TD/B/C.II/50. وبناء على ذلك، كان جدول الأعمال كما يلي:

1- انتخاب أعضاء المكتب.

2- إقرار جدول الأعمال وتنظيم العمل.

3- تقرير اجتماع الخبراء المتعدِّد السنوات بشأن الاستثمار والابتكار وتنظيم المشاريع من أجل بناء القدرات الإنتاجية والتنمية المستدامة.

4- تقرير فريق الخبراء العامل الحكومي الدولي المعني بالمعايير الدولية للمحاسبة والإبلاغ.

5- تيسير الاستثمار من أجل التنمية المستدامة.

6- تسخير تقنيات الكتل المتسلسلة من أجل التنمية المستدامة.

7- التقرير المرحلي عن تشجيع وتعزيز أوجه التآزر بين أركان العمل الثلاثة.

8- مسائل أخرى.

9- اعتماد تقرير اللجنة المقدَّم إلى مجلس التجارة والتنمية.

دال- مسائل أخرى

(البند 8 من جدول الأعمال)

68- لم تُعرض مسائل معلقة أخرى على اللجنة.

هاء- اعتماد تقرير اللجنة المقدَّم إلى مجلس التجارة والتنمية

(البند 9 من جدول الأعمال)

69- في الجلسة العامة الختامية، المعقودة في 3 أيار/مايو 2024، أذِنَت لجنة الاستثمار والمشاريع والتنمية للمقررة بأن تضع، تحت سلطة الرئاسة، الصيغة النهائية للتقرير بعد اختتام الاجتماع. وسيُقدَّم التقرير إلى مجلس التجارة والتنمية.

المرفق

الحضور*

1- حضر الدورة ممثلو الدول التالية الأعضاء في الأونكتاد:

الاتحاد الروسي
إثيوبيا
أذربيجان
الأرجنتين
الأردن
إسبانيا
إكوادور
أوغندا
بوتان
بوتسوانا
بوروندي
تركيا
ترينيداد وتوباغو
توغو
تونس
جامايكا
جزر البهاما
جمهورية كوريا
جيبوتي
دولة فلسطين
زمبابوي
ساموا
السلفادور
شيلي
الصين
العراق
غامبيا
الفلبين
فنزويلا (جمهورية - البوليفارية)
فييت نام
الكاميرون
كمبوديا
الكونغو
لبنان
مصر
المغرب
المكسيك
موريتانيا
ناميبيا
هولندا (مملكة)
اليابان

2- وكانت المنظمات الحكومية الدولية التالية ممثلة في الدورة:

الصندوق المشترك للسلع الأساسية
الاتحاد الأوروبي
منظمة التعاون الإسلامي

3- وكانت الوكالات المتخصصة والمنظمات المعنية التالية ممثلة في الدورة:

اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي
مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين
منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية
مجموعة البنك الدولي
منظمة التجارة العالمية

4- وكانت المنظمات غير الحكومية التالية ممثلة في الدورة:

الفئة العامة

منظمة القرية السويسرية

* تتضمن قائمة الحضور هذه المشاركين المسجَّلين. وللاطلاع على قائمة المشاركين، انظر الوثيقة TD/B/C.II/INF.14.